بسم الله الرحمن الرحيم

(رَبِّ زِدْنِي عِلماً وحِفظاً وفهماً)

مقدّمة

إنَّ الحَمْدَ لله نَحْمَدُهُ ونَسْتَعِينُهُ ونَسْتَغْفِرُهُ ونَعُوذُ بالله مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وسَيِّئاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلا مُضِلَّ لَهُ ومَنْ يُضْلِل فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا الله وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران: ١٠٢].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء: ١].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب: ٧٠ ـ ٧١].

أَمَّا بَعْد:

فَإِنَّ أَصْدَقَ الحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ وَخَيْرَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الأُمُورِ مُحْدَثَاتُهَا وكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلَّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

فَهَذِهِ رِسَالَةٌ مُخْتَصَرَةٌ، مَشْفُوعَة بِالدَّلَائِلِ العِلْمِيَّةِ النَّقْلِيَّةِ منَ الكِتَابِ الكَرِيمِ والسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ والآثَارِ السَّلَفِيَّةِ وأَقْوَالِ أَهْلِ العِلْمِ حَوْلَ مَسْأَلَةِ **(الدُّخُولِ عَلَى الحَاكِمِ)**[1] بَعْدَ أَنْ أَيْقَنْتُ، أَنَّهَا حَاجَةُ كُلِّ دَاعٍ إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرةٍ فِي العَالَمِ الإِسْلَامِيِّ... لأَنَّهَا تَشْرَحُ أُصُول الدُّخُولِ عَلَى وُلاةِ أَمْرِ المُسْلِمينَ... كَتَبْتُهَا نُصْحاً للأُمَّة، إِذْ قَدْ رَأَيْتُ حَاجَةَ النَّاس فِي هَذَا الزَّمَانِ إِلَى مَعْرِفَةِ فِقْهِ التَّعَامُلِ مَعَ الحُكَّامِ، وَذَلِكَ لِغَلَبَةِ الجَهْلِ بِهَذَا الأَصْلِ، وفُشُوِّ الأَفْكَارِ المُنْحَرِفَةِ فِي هَذَا الأَصْلِ فِي الجَمَاعَاتِ الحِزْبِيَّةِ.

فَوَاجِبُ أَهْلِ العِلْمِ وَطَلَبَتِهِ الالتِزَامُ بِالْمِيثَاقِ الَّذِي أَخَذَهُ اللهُ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

فَلْيُبَيِّنُوا لِلنَّاسِ هَذَا الأَصْلَ مُحْتَسِبِينَ للهِ تَعَالَى لإِعَادَةِ بِنَاءِ الجُسُورِ القَائِمَةِ عَلَى المَحَبَّةِ وَالمَودَّةِ وَالصِّدْقِ فِي النَّصِيحَةِ وَلَا يَمْنَعُهُم مِنْ بَيَانِهِ تِلْكَ الشُّبُهَاتُ المُتَهافِتَةُ الَّتِي يُرَوِّجُهَا بَعْضُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ.

وَإِنِّي أَدْعُو ذَوِي الإِصْلَاحِ العِلْمِيِّ أَنْ يَهْتَمُّوا بِهَذِهِ الرِّسَالَةِ، وَيُعَمِّمُوا نَشْرَهَا بِحَيْثُ تُوضَعُ فِي يَدِ كُلِّ مُسْلِمٍ غَيُورٍ عَلَى دِينِهِ.... وَهِيَ جَدِيرَةٌ أَنْ تُعَمَّمَ عَلَى المُسْلِمِينَ لِيَتَبَصَّرُوا بِأُمُورِ دِينِهِمْ... لأَنَّ أُمَّتَنَا الإِسْلَامِيَّةَ تَعِيشُ فِي هَذَا القَرْنِ، لَا سِيَّمَا فِي السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ مِنْهُ دَعْوَةً إِصْلَاحِيَّةً مُبَارَكَةً، وَإِنَّهَا لَيْسَتْ خَاصَّةً بِفِئَةٍ مِنَ الشَّبابِ وَحْدَهُمْ، وَإِنَّمَا هِيَ دَعْوَةٌ إِسْلَامِيَّةٌ عَامَّةٌ تَشْمَلُ الأُمَّةَ الإِسْلَامِيَّةَ عَلَى مُخْتَلَفِ فِئَاتِهَا

---

(١) فإننا في زمن ما أحوجنا فيه إلى معرفة ما ذكره العلماء في فقه الدخول على الحكام.

وَطَبَقَاتِهَا، ولهَذَا تُوَاجِهُ الدَّعْوَةُ الإِسْلَامِيَّةُ تَحَدِّياتٍ دَاخِلِيَّةً، وَلَعَلَّ مِنْ أَخْطَرِهَا ظُهُورَ فِئَاتٍ وَجَمَاعَاتٍ وَأَحزَابٍ ظَاهِرُهَا التَّدَيُّنُ والصَّلَاحُ والغِيرَةُ مِنْ أَجْلِ الدِّفَاعِ عَنِ الدِّينِ... لَكِنَّهَا ضَلَّتِ الطَّرِيقَ، وَخَالَفَتْ سُنَّةَ الرَّسُولِ ﷺ، وَهَدْيَ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي الدَّعْوَةِ إِلَى اللهِ عِنْدَمَا تَبَنَّتْ أُسْلُوبَ المُواجَهَةِ مَعَ وُلَاةِ الأَمْرِ فَوَقَعَتْ الْفِتْنَةُ بَيْنَ المُسْلِمينَ فِي العَالَمِ... وَهُمْ مِنْ أَبْنَاءِ جلْدَتِنَا وَيَتَكلَّمُونَ بأَلْسنَتِنا... وَالأَصْلُ أَنْ يَكُونَ المُسْلِمُ دَاعِيَةً أَوْ غَيْرَ دَاعِيةٍ فِي عَوْنِ الحَاكِمِ مَا دَامَ فِي طَاعَةِ اللهِ تَعَالَى[1].

وَالأَصْلُ فِي دُخُولِ العُلَمَاءِ وَطَلَبَةِ العِلْمِ وَغَيْرِهِمْ عَلَى الأُمَرَاءِ الجَوَازُ. فَإِذَا اقْتَرَنَ بالدُّخُولِ أَمْرٌ يُحْمَدُ شَرْعاً، كَانَ الدُّخُولُ مُسْتَحَبّاً أَوْ وَاجِباً.

وَإِذَا اقْتَرَنَ بالدُّخُولِ أَمْرٌ مَذْمُومٌ شَرْعاً، كَانَ الدُّخولُ مَنْهِيّاً عَنْهُ، لَا لذَاتِهِ، بَلْ لِمَا اقْتَرَنَ بِهِ مِنَ الأَمْرِ المَذْمُومِ شَرْعاً.

وَلِهَذَا فَإِنَّ السَّوادَ الأَعْظَمَ مِنَ المُتَقَدِّمينَ وَالمُتَأَخِّرِينَ، وَالصَّحَابَةِ وَالتَّابِعينَ خَالطُوا المُلُوكَ، أَوْ كَاتَبُوهُمْ أَوْ قَبِلُوا عَطَايَاهُمْ مِنْ أَجْلِ دِينِ اللهِ تَعَالَى[2].

فالدُّخُولُ عَلَى الحَاكِمِ بِقَصْدٍ حَسَنٍ مِنْ خِصَالِ الدِّينِ مِنْ تَوْضِيحِ لَهُ نَهْجَ الدَّعْوَةِ الصَّحِيحَةِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ فِي العِبَاداتِ وحَثِّهِ القِيَامَ

---

(١) انظر: «فقه التعامل مع الحكام» للدكتور هنادي (ص٨)، ط. دار عكاظ.

(٢) انظر: «العواصم والقواصم في الذَّب عن سنة أبي القاسم» لابن الوزير (ج٨ ص٢٠٦)، ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

بذلكَ وَأَجْرَ أَمْرٍ بِمَعْرُوفٍ أَوْ نَهْيٍ عَنْ مُنْكَرٍ أَوْ تَخْفِيفِ شَرٍّ عَنْ أَهْلِ الدِّينِ أَوْ خَوْفٍ مِنْ فِتْنَةٍ عَلَيْهِمْ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمّا يُحِبُّهُ اللهُ تَعَالَى وَيَرْضَاهُ، فَهَذا مَطْلَبٌ شَرْعِيٌّ يُؤْجَرُ عَلَيْهِ المُسْلِمُ.

وَمِنْ هُنَا فَالالتِزامُ إِنَّمَا يَكُونُ دائِماً وَأَبداً بِالمَنْهَجِ السَّلَفِيِّ... بِمَا شَرَعَهُ اللهُ لنَا... **وَلَيْسَ الالْتِزَامَ بالأَشْخَاصِ أَوِ التَّنْظِيمَاتِ أَوِ الجَمَاعَاتِ أَوِ الجَمْعِيَّاتِ... التِي هِيَ دَائِماً مَحَلُّ الخَطَإِ وَالصَّوَابِ وَالكَارِثَةِ والخَلَلِ والأَمْرَاضِ**، والعِلَلُ تَتَسلَّلُ إِلَى حَيَاةِ الرَّاعِي وَالرَّعِيَّةِ مِنْ خِلَالِ العُدُولِ عَنِ المَنْهَجِ الرَّبَّانِيِّ... وَمِنْ ثَمَّ تَكُونُ العِصْمَةَ الكَاذِبَةَ الَّتِي تُخْلَعُ عَلَى الأَشْخَاصِ، والمُبَرِّرَاتِ البَاطِلَةَ التِي تُوضَعُ لِتَصَرُّفَاتِهِم وَأَخْطَائِهِمْ، وَهَذا بدءُ مَرْحَلَةِ السُّقُوطِ والهَوَانِ وَالضَّعْفِ وَاليَأْسِ... وتُؤَوَّلُ الآيَاتُ والأَحَادِيثُ عَلَى مُقْتَضَى الأَهْواءِ... وَالتَّوَهُّمُ بِأَنَّ الدَّعْوَةَ قَائِمَةٌ عَلَى الدِّينِ حَتى تُؤَدِّيَ إِلَى الفِتْنَةِ والبَلْبَلَةِ والتَّمَزُّقِ فِي صُفُوفِ الأُمَّةِ الإِسلامِيةِ... وَهَذا أَمْرٌ خَطِيرٌ... وَمَفْسَدَةٌ فَظِيعَةٌ تَدْفَعُ الأُمَّةُ الإِسْلَامِيَّةُ ثَمَنَها الدِّمَاءَ الغَزِيرَةَ... وَلَيْسَ هَذَا فَقَط، بَلْ يُؤَدِّي هَذَا إِلَى ذَهَابِ الرِّيحِ، وافْتِقَادِ الكَيَانِ أَصْلاً، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ.

فَمِنْ أَجْلِ صِيَانَةِ الدَّعْوَةِ وأَهْلِهَا **يَجِبُ تَعَلُّم فِقْهِ المُعَامَلَةِ الشَّرْعِيَّةِ لِلْحُكَّامِ** وَنشْرُهَا وَتلْقِينُهَا لِلشَّبَابِ حَتَّى لَا يُؤْتَى الإِسْلَامُ مِنْ قِبَلِهِم، وَحَتَّى يَتَحَقَّقَ الأَمْنُ والاسْتِقْرَارُ وَيَأْمَنَ النَّاسُ مِنَ الفِتَنِ وَتَسْتَقِيمَ أُمُورُ الأُمَّةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَأَحْوَالِهَا.

إِنَّ هَذَا البَحْثَ عَلَى وجَازَتِهِ يُعَدُّ فُرْصَةً للدُّعَاةِ إِلَى اللهِ لِكَي يَنْتَبِهُوا بعدَ غَفْلَةٍ، ويَسْتَيقِظُوا بعدَ سُبَاتٍ، ولِكَي لَا يُقْدِمُوا عَلَى أيِّ عَمَلٍ أَوْ قَوْلٍ إِلَّا بَعْدَ عِلْمٍ وبَيِّنَةٍ ودِرَايَةٍ وتَثَبُّتٍ.

ورَحِمَ اللهُ الإمَامَ البُخَارِيَّ القَائِلَ: (مَا أَثْبَتُّ شَيْئاً بِغَيْرِ عِلْمٍ قَطُّ مُنْذُ عَقِلْتُ)[1].

وَلأَهَمِيَّةِ هَذَا المَوْضُوعِ وخُطُورَتِهِ عَلَى حَياةِ الأُمَّةِ تَوَجَّهْتُ بِكُلِّ مَا اسْتَطَعْتُ إِدْرَاكَهُ فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ فِي بَيَانِ الحَقِّ مِنَ الكِتَابِ الكَرِيمِ والسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ وآثَارِ السَّلَفِ الصَّالِحِ وأَقْوَالِ أَهْلِ العِلْمِ الرَّبَّانِيِّين، لَعَلَّ اللهَ أَنْ يَجْعَلَ فِي ذَلِكَ تَبْصِيراً للمُسْلِمينَ... وبهَذا يَكْثُرُ الخَيْرُ وَيعُمُّ ويَقِلُّ الشَّرُّ ويَخْتَفِي البَاطِلُ ويَضْمَحِلُّ... وتَكُونُ العَاقِبَةُ حَمِيدَةً للمُجْتَمَعِ.

هَذَا وَأسأَلُ اللهَ العَظِيم أَنْ يَجْعَلَنا مِمَّنْ يَعْمَلُ لِرِضَاهُ، وَعَلَى مَنْهَجِ رَسُولِهِ ﷺ وَأَنْ يُجَنِّبَنَا الفِتَنَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا ومَا بَطَنَ، وَهُوَ وَلِيُّ ذَلِكَ والقَادِرُ عَلَيْهِ.

وَصَلَّى اللهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِين.

أَبُو عَبْدِ الرَّحْمٰنِ فَوْزِي بْنُ
عَبْدِ اللهِ بن مُحمّد الحُمَيْدِيّ الأَثَرِيّ

---

(١) انظر: «ما تمس إليه حاجة القارئ لصحيح الإمام البخاري» للنووي (ص٥٨)، ط. لبنان، بيروت.

obeikandl.com